معرفية وخصوصية فسلم ولكن غير مفيد وان اريد به مطلقا فهم
وذلك لان الكلي بمفهومه معروف واعم من مطلق الجنس وباعتبار
عارض كونه جنسا للجنس وبواخص منه فالامران جائزان
بالاعتبارين المتغايرين واما مقول في جواب ما هو يجب الشركة
والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو اي يكون جوابا
عن السوال عن فرد خاص وعن فردين والانسان جواب لقولنا
ما زيد ولقولنا ما زيد وعمرو لانه تمام الحقيقة لكل فرد من افراده
المختلفة بالعوارض المشخصة وبهذا ذلك المقول النوع ويتم
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في
جواب ما هو فذكر الكلي والمقول على كثيرين غير مستدرك
لان من قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس
وخاصته والعرض العام والفصل البعيد وتخصيص الاحتراز
عن الجنس بحكم وقوله في جواب ما هو احتراز عن الفصل القريب
وخاصة النوع

النوع فانهما مقولان في جواب اي شيء هو ذاته او عرضه فان قلت الجنس
وامثاله يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالحيوان في جواب ما زيد
وعمرو وهذا الفرس وذلك الفرس فكيف يحترز عنها قلت هذا وارد
فانما يرد على من يحترز عنها بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة اما ههنا
فلما نفي الاختلاف بالحقيقة بقوله دون الحقيقة صح الاحتراز عنها
لان الحيوان مثلا لا يصح ان يقع جوابا الا اذا اشتمل السوال على المختلفين
بالحقيقة وان اشتمل معها على المتفقين ايضا على ان يرد دون عليه في حيز
المنع ايضا فاندفع الجواب بالجنس ناظرا الى اشتمال السوال على
الحقيقتين المختلفتين والى جعل المتفقتين في حكم الواحدة واما عين مقول
في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته فان السوال
باي شيء هو اعم بوجه من المميز فان قيد بقوله في ذاته فعم المميز الذاتي
وان قيد بقوله في عرضه فعم المميز العرضي وان اطلق فعم المميز المطلق
ولذا قال وهو الذي عبر الشيء عما شاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى
الانسان تنبيها على ان كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة وهو المذكور
في الشفاء واما المتاخرون فاختاروا المذكور في الاشارات وهو ان الفصل
اعم من ان يكون مميزا عن المشاركات الجنسية او المشاركات الوجودية
وهذا الخلاف مبني على امتناع تركب الماهية من امرين متساويين عند المتقدمين
وجوازه عند المتاخرين وكان المصنف اختار مذهب المتقدمين ولم يذكر الجنس

Copyright © King Saud University